الحكم العارض في الأسماء

أ. م. د نعمان عنبر هويرف الإبراهيمي
dr.Noaman.A.Hwref@utq.edu.iq

أسيل هيثم يوسف
AseelHaithamYoussefThamer@utq.edu.iq

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، الناصرية، العراق

الملخص:

تناول البحث الحكم العارض في بعض الموضوعات النحوية في أقسام الجملة العربية ـ الاسم ، والفعل والحرف ــ وخاصة قسم الأسماء منها فجاء البحث بعنوان الحكم العارض في الأسماء ومنها، الظروف المقطوعة عن الإضافة، والظروف المضافة إلى الجمل، والظروف المركبة، والنعت المقطوع عن الإضافة، ويعنى البحث بالتغيير الذي يحصل في الكلمة داخل الجملة العربية؛ نتيجة لتراكيب تطرأ على هذه الكلمات فتعمل فيها تغييراً للحكم السابق الذي كان فيها، فأحياناً يتغير الحكم الأعرابي من البناء إلى الإعراب فيصبح الإعراب في هذه الموضوعات النحوية حكماً عارضاً، واحياناً تحدث فيها البناء بعد أن كان حكمها الإعراب فيصبح فيها حكم البناء عارضاً، واحياناً أخرى يحدث تغييرا في الكلمة فيغير حكمها الإعرابي الأصلي من النصب إلى الرفع أو من الرفع إلى النصب أو الجر وغيرها من الأحكام والحالات الأعرابية ، وقد يكون تغيير الحكم الأصلي في الكلمة راجعاً لعلة التركيب أو تضَّمن معنى الحرف أو مشابهة الحرف في الافتقار وغيره أو الموقع الأعرابي وغيرها من العلل، ويمكن القول إنَّ الحكم العارض لمفردات اللغة العربية يكاد يمس كل أقسام الكلام ــ الاسم والفعل والحرف ــ في النحو العربي والموضوعات النحوية، ويرتبط هذا التغيير بالحكم ارتباطاً وثيقاً بدلالة هذه الكلمات.

الكلمات المفتاحية: (الحكم العارض، الظروف المقطوعة ، الظروف المضافة إلى الجمل، الظروف المركبة، النعت المقطوع)

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 3, 2024 ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد 14, العدد 3 / الرقم المعياري 2707-5672

Interlocutory ruling on names

Prof. Dr. Noman Anbar Hoerve Ibrahimi
dr.Noaman.A.Hwref@utq.edu.iq

Aseel Haitham Youssef
AseelHaithamYoussefThamer@utq.edu.iq

Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, University of Thi-Qar, Nasiriyah, Iraq

Abstract

The research dealt with the incidental judgment in some grammatical topics in the sections of the Arabic sentence name, verb and letter, especially the names section, the research came under the title of the incidental judgment in the names, including, the circumstances cut off from the addition, and the circumstances added to the sentences, and the compound conditions, and the participle cut off from the addition, and the research means thechange that occurs in the word within the Arabic sentence; To the expression becomes the expression in these grammatical topics casual judgment, and sometimes occur where the construction after it was ruled by the expression becomes the rule of construction incidental, and other times a change occurs in the word changes the original syntactic rule from the monument to lift or from lifting to monument or traction and other provisions and cases Arab, and may be changing the original provision in the word due to the bug of installation or included the meaning of the letter or similar letter in the lack and others Or the Arab site and other ills, and it can be said that the casual judgment of the vocabulary of the Arabic language almost affects all sections of speech name, verb and letter in Arabic grammar and grammatical topics, and this change is closely related to the judgment of the significance of thesewords.

Keywords: (incidental judgment, severed adverbs, adverbs added to sentences, compound adverbs, truncated participles)

Author: Aseel Haitham Youssef
Email: AseelHaithamYoussefThamer@utq.edu.iq

أولا :الحكم العارض في الظروف المقطوعة عن الإضافة

من الموضوعات النحوية التي يكون فيها حكماً عارضاً، هي الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لامعنى، أو الظروف المبهمة ويسميها النحويون (الغايات) ومن هذه الظروف قبلُ وبعدُ وما ألحق بهما ، قال الزمخشري: ((منها الغايات، وهي: قبلُ وبعدُ وفوقُ وتحتُ وأمامُ وقدامُ ووراءُ وخلفُ وأسفلُ ودونُ ومِنْ عَلُ. ومن الغايات : وأبدأ بهذا أوّلُ. وقد جاء ما ليس بظرف غايةٌ نحو : حَسْبُ ولا غَيْرُ وليس غَيْرُ. والذي هو حدُّ الكلام وأصْله أن يُنطق بهنّ مضافات، فلما أقُتطع عنهنّ ما يُضَفْنَ إليه وسُكِتَ عليهنّ صرْنَ حدوداً يُنتهى عندها؛ فلذلك سُمِيّن غايات))(1). وشرح قوله هذا ابن يعيش حيثُ قال: ((قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء وهذه الظروف إذا أضيفت قطعت الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت غايات ذلك الكلام فلذلك من المعنى قيل غايات))(2). وقال الرضي: ((وسَّميت هذه الظروف عن الإضافة: غايات، لأنه كان حقها في الأصل ألاَّ تكون غاية، لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه، وضمنت معناه، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسَّميت بذلك الاسم لاستغرابه، ولم يسمَّ: كل وبعض، مقطوعي الإضافة غايتين، لحصول العوض عن المضاف إليه))(3).

وأما العكبري فيقول: أن هذه الظروف والجهات أنما سميت غايات لوجهين ((أحدهما: أنَّها حدودٌ ونهاتٌ لما تحيط به، وغايةُ الشيء آخره، فسمّيت بمعناها. والثاني: أنَّ تمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها، فإذا قُطعها عنه صارتْ هي آخراً وغايةً نائبةً عن غيرها))(4). وجاء في شرح السيرافي لكتاب سيبويه أن ((النحويون يسمون قبل وبعد إذا ضُمنّا معنى الإضافة بعد حذف المضاف إليه غاية. والمعنى في ذلك أنه لما كان حد الكلام أن ينطق بهم مضافين فحذف المضاف إليه واقصر بهما، وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدهما ، صُيِّرا غاية الكلام في النطق وتم الكلام بلفظها دون المضاف إليه في النطق فصارا غاية ينتهي عندها المتكلم))(5) .

وأشار ابن هشام إلى الظروف المقطوعة عن الإضافة حيثُ قال: ((ثم قلت: أو الضَّمّ وَهوَ: مَا قُطِعَ لفظاً لا مَعْنًى عَنِ الإضافَةِ من الظُروفِ الْمُبْهمَةِ كَقَبْلُ وَ بَعْدُ وَ أوّلُ، وأسْمَاءِ الجَهاتِ، وَأُلْحِقَ بَهاِ((عَلُ)) الْمَعْرِفَةُ، وَلاَ تُضَافُ،((غَيْرُ)) إذا حُذِفَ مَا تُضَافُ إلَيْهِ و ذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ، كَــ ((قبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ)) فيمَنْ ضمَّ وَلَمْ يُنَوِّنْ))(6). وزاد ابن هشام على هذه الظروف الجهتان "يمين وشمال" حيثُ قال: ((((ومنها أوّلُ)) و((دونَ)) وأسماء الجهات ك((يَمين)) و((شِمَال)) و((وَرَاء)) و((فَوْق)) و((تحت)) وهي على التفصيل في قبل وبعد))(7). وقال ابن الحاجب: ((الظروف، منها ما قطع عن الإضافة، كقبل، وبعد،))،((وأجرى مجراه: لا غير، وحسب))؛ وقال الرضي في شرح قوله هذا: ((أعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبل، وبعد، وتحت ، وفوق، وأمام، وقدَّام، ووراء ، وخلف، وأسفل، ودون، وأوّل، ومن علُ، ومن عَلْو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين، وشمال، وآخرِ، وغير ذلك))(8).

ومن هذا يتبين لنا أن ابن هشام قد خالفهم في حمل الجهتين "يمين وشمال" على هذه الظروف. وقبلُ وبعدُ ((ظرفان على حسب ما يضافان إليه. إنْ أُضيفا إلى المكان كانا مكانين، وإنْ أضيفا إلى الزمان كانا زمانين، وقد يُحذفُ الزمانُ بينهما وبينَ ما يضافانِ إليه كقولك: جئت قبلَ زيدٍ، أي: قبل مجيء زيدٍ. وهما مبهمان إذا كانا ظرفين، فلا يبَينُ معناهما إلا بذكر ما هما ظرفانِ

له، ومنْ هنا لزمتْهُما الإضافة لفظاً أو تقديراً ويضافانِ إلى المفرد لأنَّ الإبهام يزولُ إذا كانا بعضهَ أو مضافين له مِنْ جنسه))(9).

وبعد من الظروف المبنية الازمة الإضافة. وله أحوال: أنه منصوب على الظرفيّة أن صرح بمضافه، نحو: جئت قبلك. والثاني: إذا قطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً قصد بيه التنكير، نحو: قوله :ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ خفيّة فما شربوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرَا(10) وقد يجرّ، كقراءة من قرئ قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم:4]، بالجر والتنوين، روي((فما شَرِبُوا بعدُ)) بالرفع، وثالثها: يقطع بحذف المضاف إليه، وينوى لفظه فيعرف ولا ينّون، والرابع: بناؤه على الضمّ إذا حذف ونوي معناه، نحو: ((لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ)) أي قبل الغلبة وبعدها، وإذا لم يكف بما لم يضف كقوله :

أ علاقةً أُمَّ الوليِّدِ بَعْد ما أفنانُ رأسِكِ كالثّغام المُخْلسُ (11) (12)

وقال أيضاً: ((ومثله فيما ذكر، قبل، وأول، وأمامُ، وراء، وخلف، وأسفل، وتصرّف الكل متوسط، وأنكره الجَرْميّ ويمين وشمال، وفوق وتحت، ولا يتصرّفان، وعل. وأنكر ابن أبي الرّبيع إضافتها لفظاً. وأثبته الجوهري. ودون، وحسب، لكن نصبهما على الحال، وغير بعد ليس))(13). والحكم العارض في هذه الظروف وما ألحق بها من الجهات الست ولا غير وحسب هو حكم البناء العارض. قال الزمخشري: ((...، ولعُروضِ البناء، وذلك في نحو: يا حكمُ، و لا رجلَ في الدار، ومِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ، وخمسةَ عشرَ))(14) . وقال شارح هذا القول: ((وأما عرُوضُ البناء، فإنّ المبنيّ من الأسماء يكون على ضربيَنْ: ضربٌ له حالةٌ يكون مُعربًا فيها، وإنّما يعرض له البناء في بعض الأحوال، نحو: ((يا زيدُ)) في النداء... وكذلك : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:4]، ونحوها من الغايات))(15). وبناؤها عارض إذا قطعت عن الإضافة لأنها في حال إضافتها تعود معربة (16). وهذه الوساطة بين حكمي الإعراب والبناء هي التي اعطت لها حكم البناء العارض في حال قطعها عن الإضافة؛ لأن الأصل فيها أن تكون معربة فعرض لها البناء لعلة وهي قطعها عن الإضافة.((ويعربانِ إذا لم توجد فيهما علّةُ البناء، فخرجا على الأصل. ويبنيان إذا قُطعا عن الإضافةِ كقوله تعالى:﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم:4])) (17) .

وهذه الظروف حقها الإضافة. قال أبو سعيد:((وإما قبل وبعد فإن أصلها في الكلام أن يكونا مضافين وكذلك حقها في معناها، كقولك قبل يوم الجمعة وقبل وبعد يوم التقينا فيه فحذف ما أضيفتا إليه واكتفى بمعرفة المخاطب فصارا بمنزلة بعض الاسم؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلما بقي المضاف دون المضاف إليه وتضن معنى الإضافة وجب ان يبنى، لأن بعض الاسم مبني فإذا نكر لحقها الإعراب، كقولك ((جئتك قَبْلا يا هذا))، ومن قَبْل ومن بَعْد، لأنهما إذا نُكرا لم يتضمنا معناهما مضافين، لأن المخاطب لم يعرف معناها مضافينِ فلم يصيرا كبعض الاسم، قال الشاعر :

فَساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قبْلا أكاد أغُصُّ بالماء الفرات (18))) (19).

وعلى مثل هذا أكد ابن يعيش حيث قال: ((هي مبنية على الضم أما بناؤها فلأن هذه الظروف حقها ان تكون مضافة لأنها من الأسماء الاضافية التي لا يتحقق معناها الا بالإضافة ألا ترى ان قبلا إنما هو بالإضافة إلى شيء بعده وبعداً إنما هو

بالإضافة إلى ما قبله فلذلك كان حقها للإضافة نحو جئت قبل يوم الجمعة وبعد يوم خروجك فأما حذف ما أضيف إليه مع إرادته واكتفي بمعرفة المخاطب عن ذكره وفهم منها بعد الحذف ما كان مفهوماً من قبل الحذف صارت بمنزلة بعض الاسم لان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب))(20) . وإذا حذف المضاف إليه، ورد اسم تابع مضاف إليه المضاف الأول. قال ابن يعيش ((ينبغي أن تعرف أنه يحذف المضاف إليه، ويُورَد المحذوف مضافاً إليه اسم تابع للمضاف الأول، نحو قوله :

إلا علالة أو بُداهة سابح نهد الجزارة(21)

وإن لم يورَد، فلا يحذف إلا مما هو دال على أمر نسبيّ لا يتم إلا بغيره، كقبل وبعد، وأخواتها المذكورة))(22) . وهذه الظروف أو الغايات عند المبرد مصروفة عن وجهها، ومحلها من الكلام النصب والخفض، و فإن زالت عن موضعها لزمت البناء، وهي حينئذ معرفة، فإذا كانت معرفة لزمها الإعراب؛ وذلك قولك جئت من قبْلك، وبَعْدَك، ومن قبْلِك ومن بعْدِك، وجئت قبْلاً وبَعْداًكما تقول أولا وآخرا، فإن أَردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: جئت قبْلُ وبَعْدُ، ومن قبلُ ومن بعدُ، قال الله عز وجلَّ: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:4]، وقال تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ﴾ [يوسف:80]، وقال في الإضافة: ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [آل عمران:11]، و ﴿ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾[الفتح:24]، وكذلك جئت مِنْ عَلُوُ، وصُبّ عليهم مِنْ فوْقُ، ومِنْ تحْتُ يا فتى إذا أردت المعرفة. وكذلك مِنْ دُونُ يا فتى (23) .

وكما مر أن هذه الظروف أو الغايات في حال قطعها عن الإضافة فإنها تبنى بناءً عارض ، وهذا الحكم العارض كان لعلة القطع عن الإضافة. ويرجع النحويون بناء هذه الظروف والغايات بناءً، لعلة مشابهة الحرف أي أنها لما أشبهت الحرف بنيت على الضم. قال الرضي: ((و أنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف؛ فإن قلت: فهذا الاحتياج لها حاصل مع وجود المضاف إليه، فهلاَّ بنيت معه، كالأسماء؛ أما ((حيث))، ((وإذا))، فإنها، وأن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها، إلا أَن إضافتها ليست بظاهرة، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر الجملُ فكأن المضاف إليه محذوف، ولمَّا أبدل في كل، وبعض، التنوين من المضاف إليه، لم يُبنيا، إذا المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله ...))(24).

واشار إلى ذلك السيوطي وهو ينقل رأي ابن مالك في هذا، حيثُ قال: ((وعلّله ابن مالك بأنه كان حقّها البناء في الأحوال كلها لشبهها بالحرف لفظاً من حيثُ إنها لا تتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق، ومعنىً لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت، فلما قطعت عنها، ونوي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين، فبنيت)) (25).

وأما ابن الخشاب فذكر أنها بنيت لثلاثة أوجه: ((أحدها: أنَّها تَنزّلا منزلة بعض الكلمة إذْ كانا مبهمين لا يتَّضمان إلا بالمضافِ إليه، فإذا قُطعا عنه لم يزُلِ الإبهام إلاَّ بالنَّظر في معنى الكلام، وإذا أُضيفا فُهِمَ معناها باللفظ المتَّصل بهما، وليسا كالحروفِ التي معناها في غيرِها؛ ولا كالذي المفتقرة إلى الجملةِ، والوجه الثاني: أنَّهما تضمّنا معنى لامِ الإضافة إذْ كانا مختصين مع القطع كاختصاصها مع ذِكْرِ المضاف إليه. والإضافةُ مقدرَّةٌ باللّام، وبتقديرها يتضمنان معناها. والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُنَي، والثالثُ: أنَّه لا يُخير بهما ولا كنْهما بعد قطعهما عن الإضافةِ، ولا يتُّم بهما الصلة، فَجرَيا مجرى الحرف

))(26). وفي شرح المقدمة المحسبة أشار ابن بشاذ: أن هذه الظروف بعد قطعها عن الإضافة أشبهت الحرف فبنيت بناءهُ وحركت بالضمة؛ لأن لها أصلاً في التمكن ؛ ولأن الضمة لم تكن حركة إعراب للظرف البتة؛ فأعطيت له حتى لا يلتبس بحركة أعرابه (27) .

وأكد على هذا السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، حيثُ قال: ((... وجب من أجل ذلك أن يُبنى قبل وبعد على لأنهما متمكنان في الإضافة وتمكنهما في حال الإضافة فصيلة لهما في حال البناء وتعلّق منهما بالمتمكن))(28) . وقال ابن يعيش أيضاً: ((إما كونها على حركة فلأن لها أصلا في التمكن إلاّ ترى أنها تكون معرفة إذا كانت مضافة نحو قولك: جئت قبلك، ومن قبلك، وبعدك، ومن بعدك، أو نكرةً في ، نحو قولك: جئت قبلاً وبعداً و أنما تكون مبنية إذا قطعت عن الإضافة فلما كان لها هذا القدم في التمكن وجب بناؤها على حركة تمييزاً لها على ما بني ولا أصل له في التمكن من، نحو: من وكم وليس تحركها لألتقاء الساكنين ...)) (29) . وحُركت هذه الظروف تنبيهاً على أن البناء فيها عارضاً، وحُركت بالضم لثلاثة أوجه: أولاً: زيادة في التنبيه على تمكنها لأن الضمة أقوى الحركات، والثاني: ضُمت في البناء حتى تكتمل لها الحركات، لأنها في الإضافة تكون مجرورة و منصوبة، والوجه الثالث: عوض بالضمة عن المضاف إليه المحذوف (30).

وفي الجواب عن سؤال لماذا وجب بناء هذه الظروف بالضمة دون سائر الحركات أجاب السيرافي على ذلك: ((أن كل واحد منها لما كانت منصوبة ومخفوضة في حال الإضافة والتمكن في قوله ((جئته من قبلك و((رأيته قبلك)) أُعطيت في حالة البناء حركة لم تكن لها في حال التمكن وهي الضمة. وعلة ثانية :أن قبلُ وبعدُ قد حذف منها المضاف إليه وتضمنا معنى الإضافة، فحركا بأقوى الحركات ليكون عوضا من الذاهب كما يعوض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروفٌ وحركاتٌ، ألا ترى أن سيبويه جعل السين في اسطاع عوضاً من ذهاب الحركة من الواو في أطوع، فإذا جاز أن يُبدل الحرف من الحركة ويجعل عوضاً، جاز أن تبدل الحركة من الحرف وتجعل عوضه، وعلة ثالثة: وهي ان قبلُ وبعد الاسم المنادى المفرد، والشبه أن المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب، كقولك((يا راكباً)) و ((يا عبد الله)) وإذا أُفرد بُني إذا كان معرفة وقد كان متمكناً قبل أن يبنى، فكذلك قبل وبعد إذا أضيفا أو نكرا أُعربا وإذا أُفردا غير نكرتين بنيا فلما أشبهها المنادى المفرد بالشبه الذي ذكرناه وكان المنادى مضموما ضُما كما ضم)) (31) . وأما أول وحسب ولا غيرُ. قال ابن يعيش: ((وحكم ((أوَّلُ))، و((حَسْبُ)) وَ((لَيْسَ غَيْرُ)) حكمُ ((قَبْلُ)) و((بَعْدُ))، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإنِّي لأوْجَلُ على أيُنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ (32))) (33) .

وقال ابن هشام أيضاً: ((ما ألحق بقبل وبعد من قولهم: ((قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ))، والأصْلُ ليس المقبوض غَيْرَ ذلك؛ فأضمِرَ اسمُ ((ليس)) فيها وحُذِفَ ما أضيف إليه ((غير)) وبنيت ((غير))على الضم، تشبيهاً لها بقبلُ وبعدُ؛ لإيهامها، ويحتمل أن التقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضاً، ثم حذف خبر ((ليس)) وما أضيفت إليه ((غير)) وتكون الصفَّةُ على هذا ضمة إعراب. والوجه الأول أولى؛ لأن فيه تقليلاً للحذف، ولأن الخبر في باب ((كان)) يضَعُفُ حذفُه جداً)) (34) . ويجوز في غير حذف المضاف إليه اذا سبقت ب "ليس" فقط، وأما لا غير الواردة عن العلماء فالعرب لم تتكلم بها (35) .

ثانياً: الحكم العارض في الظروف المضافة إلى الجمل

ينقل السوطي قولاً لابن السراج من كتابه الأصول ، مفاده أن العرب قد توسعوا في كلامهم، فخصوا أسماء الزمان بالإضافة الى الأفعال لأن الفعل بُني له ولأن الزمان مضارع للفعل، ولما فيه من الدلالة عليهما، صارت إضافة الزمان للفعل كالإضافة إلى مصدره والقياس في ذلك، أن الاسم لا يضاف إلى الفعل، والفعل لا يضاف إلى الاسم(36). قال أبو الحسن ابن الوراق: ((اعْلَمْ أنه لا يُضَافُ مِنَ الأسماء إلى الجمل إلاّ ظروفُ الزَّمانِ ذلِكَ لوجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ الفعلَ يَدُلُّ على مصدرٍ وزمانٍ، والزَّمانُ أَحَدُ الشيئينِ اللَّذينِ يَدُلُّ عيها الفعلُ، فإذا أُضِيفَتِ الظروفُ من الزَّمانِ إلى الأفعال، وصَارَتْ بمنزلةِ إضافةِ البَعْضِ إلى الكُلِّ، مِثْلُ: خاتم حَدِيدٍ))(37). وقال أيضاً:((يُحكَى عَن الأَخْفَشِ أنه قال: لَّما كانَتْ ظروفُ الزَّمانِ بأَجمعِهَا، خاصّها وعامّها لا يمتنعُ أَنْ يكُونَ ظرفاً يَتَعَدَّ به الفعل إليها بغير واسطةٍ، وظروفُ المكان بما ذكرناهُ. ولَّما جَازَ أن تضاف ظروفُ الزَّمان إلى الفعل والفاعل، جَازَ أنْ تَضَافَ إلى المبتدإِ والخبر، لأنَّ الفعلَ والفاعلَ جملةٌ كالمبتدإِ والخبر، وظروفُ الزَّمانِ تَقْتضي الفعلَ، فصَارتْ كشَيءٍ واحدٍ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وكانّ الفعلُ أَيضًا يدلُّ على مصدرِهِ، فَقَوْلُنا: هَذا يَوْمُ قِيامِ زَيْدٍ، كقَوْلِنا: هَذا يَوْمُ زَيْدٌ، فَقَدْ تَضَمَّنَ يَوْمَ القِيام))(38) .

وإضافة هذه الظروف إلى الجملة ، إما إضافة واجبة وإما جائزة، في الإضافة الواجبة يكون الحكم فيها أصلياً، أما الجائزة فيكون الحكم فيها عارض، أي يجوز فيها الإعراب والبناء .وقد بين ذلك الرضي في شرحهِ لمفصل الزمخشري حيث قال:((والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا: إمَّا واجبة الإضافة إليها، وهي حيث، وفي الأغلب، وإذ؛ وأمَّا ((إذ))... وإمَّا جائزة الإضافة، وهي غير هذه الثلاثة؛ فالواجبة الإضافة إليها، واجبة البناء، لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة ... وأمَّا جائزة الإضافة إليها فعلى ضربين: لأنها إمَّا أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر، نحو قوله :

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصبا وقلت ألَّما تصح والشيب وازع (39) .

فيجوز، بالاتفاق، بناؤها وإعرابها، أمَّ الإعراب فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة ، فعلة البناء، إذن عارضة، وأمَّا البناء فلتقَّوي العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا إعراب له لفظاً ولا محلاً، موقع المضاف إلية الذي يكتسي منه المضاف أحكامه، من التعريف والتعريف والتنكير))(40). وفي توضيح قول ابن مالك :

وابن أو أعْرِبْ ما كإذْ قد أُجْرِيَا واخْتُر بِنَا متلوَّ فِعلٍ بُنيا (41)

قال المرادي: ((يعني: أنه يجوز فيما أجري مجرى (إذ) من أسماء الزمان، فأضيف إلى جملة وجهان: الإعراب وهو القياس، والبناء (وهو ضعيف) وسببه عند البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزه إلا قبل فعل مبني، وقال المصنف: بل بنيه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك إن قمت من قولك: (((حين) قمت قمت)) كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه (حين) وأمثاله بإن))(42) . وجاء في هامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ((أختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ، فمنهم من قال: علة بناء الظرف المبهم

المضاف إلى جملة هي الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لإذ و لإذا والموصولات، ولما كان هذا الافتقار عارض وليس أصليا كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء، ولكن جوزه، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء، ومنها هذا الظروف، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه فلهذا كان البناء في هذه الحالة أرجح))(43) .

وأما في علل النحو قال ابن الوراق: ((واعْلَمْ أَنَّ ظرفَ الزَّمانِ إذا أضفتهُ إلى الفعلِ الماضِي، جَازَ لَكَ فيهِ وَجْهَانِ: الإعراب والبناءُ، كقولِكَ: أعْجَبَنِي يوْمُ قُمْتَ، فترفعُ(اليومَ) بفعلِهِ، ويجوَزُ أَنْ تفتحَهُ، واختِيَر فتحهُ، لأَنَّ الكَسْرَ والضَّمَّ بعدَ الواوِ مستثقلانِ، فَعَدَلُوا بهِ إلى الفتح، وَمِنْ ذلكَ قول النابغة:

عَلَى حيْنَ عَاتَبْتُ المُشِيبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ ألَمَّا تصح والشيب وازعُ

أما مَنْ أَعْرَبَ: فَلأَنَّ الظرفَ متمكّنٌ في نفسه، وهذهِ الإضافة استحقَّها لما ذكرناهُ))(44) . و أوجب البصريين الإعراب وأجازه بعض البصريين والكوفيين، إذا أضيف الظرف إلى جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية . وورد هذا في أقوال العلماء، قال ابن هشام: (((وإن كان) ما وليه (فعلاً) مضارعاً (معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح) في البناء (عند الكوفيين) والأخفش (وواجب عند جمهور (البصريين) لعدم التناسب, (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب))(45) . واشار الى ذلك ابن الوراق: ((وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يبْنىَ مع المضارعِ أَيْضاً، كقولِكَ: وأما جَوازُ البناءِ: فلأَنَّ ظروف الزَّمانِ قَدْ خالفَتْ جميعَ الأسماء بإضافَتَها إلى الجُمَلِ، وخروجُ الشَّيءِ عَنْ نظائرِهِ نَقْصٌ لَهُ، فوجَبَ لهذا النَّقْصِ أَنْ تُبْنَى))(46) . وقال الرضي: ((تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائددة:119]، أو إلى الاسمية، سواء كان صدرها معرباً او مبنياً في اللفظ، نحو: جئتك يوم أنت أمير، إذ لابدَّ له من الاعراب محلاً؛ فعند البصريين لا يجوز في مثله الإعراب في الظرف المضاف، لضعف علة البناء، وعند الكوفيين، وبعض البصريين؛ ي بناؤه, اعتباراً بالعلة الضعيفة، ولا حجة لهم فيها ثبت في السبعة ـ وهي قراءة نافع فقط في القراء السبعة ـ من فتح، ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة:119] ، ولا احتمال كونه ظرفاً، والمعنى: هذا المذكور في يوم ينفع...))(47) .

واتفق ابن هشام مع رأي الكوفيين ويرى جواز البناء هو الصحيح كما في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير لـ قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾ [الانفطار:19]، بالفتح (48) . ومال الى هذا الرأي الفارسي وابن مالك (49) . وأشار ابن عاصم الأندلسي إلى أن: ((ما يضاف إلى الجملة جوازاً كـ (حين، وَقَتْ، ويَوْم) فالقياس بقاء اعرابه، لأن عروض شبه الحرف لا انزله في الغالب والمسموع فيما وليه فعل ماض وجهان: بناؤه مفرداً على الفتح، ومثنى على الألف، وبقاء الإعراب، والبناء أكثر، ويروى قوله:

عَلَى حيْنَ عَاتَبْتُ المُشِيبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ ألَمَّا تصح والشيب وازعُ

بالوجهين، وأما ما وليه فعل مضارع، أو جملة اسمية فعلى ما يقتضيه القياس من لزوم الإعراب، وأجاز فيه الكوفيون البناء، وحملوا عليه قراءة نافع قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[المائدة:119]، بالفتح توفيقاً بينها وبين قراءة

الرفع، ومال إلى تجويز مذهبهم أبو على الفارسي، وتبعه شيخنا، فلذلك قال: بعدما أشار إلى ما عليه البصريون: من وجوب الإعراب بقوله:

وَقَبْلَ فِعْل مُعْربَ أو مبتدأ أعرِبْ.....

ثم قال : .. .. وَمَنْ بنى فَلَنْ يُفَنَّدَا

أي لن يغلط بأختيار مذهب الكوفيين))(50) . ويجوز إضافة ما هو مثل إذ إلى الجملة الفعلية متى كان ظرفاً ماضياً غير محدود، وقت، وزمان، ويوم، وحين، فتقول: جئتك وقتَ جاءَ عمرٍو، وزمانَ قدمَ بكرٌ(51) . وقال الأشموني في شرح قول ابن مالك: (((وَمَا كَإِذْ مَعْنىً) في كونه ظرفاً مبهما ماضياً، نحو: حين ، ووقت، وزمان، ويوم، إذا أريد بها الماضي (كإذ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ، لكن (أضِفْ) هذه (جَوَازاً) لما سبق أن تضاف إليه وجوبا (نَحْوُ حِينَ جَاء نُبِذْ)... فتضاف للمفرد، فأن كان الظرف المبهم مستقَبَلَ المعنى لم يعامَلْ معاملة إذ، بل يعامل معاملة إذا، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية كما سيأتي، وأما ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات:13]، وقوله :

فَكُنْ لي شفيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بمُغْن فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ(52)

فما نُزِّل المستقبلُ فيه منزَلةَ الماض لتحقيق وقوعه، هذا مذهب سيبويه، وأجاز ذلك الناظم على قلة؛ تمسكا بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم ـ وهو المحدود ـ فلا يضاف إلى جملة، وذلك نحو شَهْرَ وحَوْلٍ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا))(53). وأما حينئذ وما أشبهها يجوز في اعرابها الوجهان البناء والإعراب. قال الرضي:((وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على ((إذ))، نحو: حينئذ، وإعرابها، قرئ قوله تعالى:﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود:66]، بفتح يوم، وجرّه، أما الإعراب فلعروض علة ابناء، أعني الإضافة إلى الجمل، وأمَّا البناء فلوقوع إذ، المبني موقع المضاف إليه لفظاً، كما بينَّا أي صار ((يومئذ))، وما أشبهه، مثل قوله على حين عاتبت في جواز الإعراب والبناء ، نحو قوله: على حين عاتبت المشيب؛ وقد ثبت بما بينَّا أن قوله: ((والظروف المضافة إلى الجمل يجوز بناؤها))، فليس ينبغي أن يكون على اطلاقه))(54) .

وأعربت هذه الظروف على الأصل، وبنيت لأنها أضيف غلى اسم غير متمكن فأكتست الحكم منه، وقد أجروا (غيرّ، ومِثْلُ) مجرى الظرف للإبهام الذي فيهما، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات:23]، فإنّ مثلا قد بنيت لإضافتها لغير متمكن، وهذا هو الأمثل (55) . وقال أيضًا: ((فأمّا قوله:

لم يمنع الشِّرْبَ منها غيرَ أن نطقتْ حمامة في غصون ذات أوقال (56)

والشاهد فيه أنه بنى ((غيراً)) عل الفتح ؛ لإضافتها إلى غير المتمكّن، وإن كان في موضع رفع .فإن قيل: فـ ((أَنْ)) والفعلُ في تأويلِ المصدر، وكذلك ((غَيْرٌ))، و((مثْلٌ)) قد أضيفتا إلى متمكنٍ، فلِمَ وجب البناء ؟ قيل: كونُ ((أَنْ)) مع الفعل في تقدير

المصدر شيءٌ تقديريٌّ، والاسمُ غير ملفوظ به، وإنّما الملفوظُ به فعلٌ وحرفٌ ، فلمّا أضيفتا إلى ما ذكرنا، مع لزومها الإضافةَ، بُنيتا معها؛ لأن الإضافة بابُها أن تقع على الأسماء المفردةِ. فلما خرجت ها هنا عن بابها، بُنَي الاسم))(57). وإلى مثل هذا ذهب الرضي. إذن وبعد كل ما سبق تبين أن الحكم العارض في هذه الظروف وما ألحق بها، هو حكم البناء العارض

ثالثاً :الحكم العارض في الظروف المركبة

يكون البناء الحكم العارض في الظروف المركبة. ويقصد بها ما ركب من أسمين، أو بناء الاسم مع الاسم وجعلهم بمنزلة الاسم الواحد(58) . وهي صباحَ مساءَ ، وبَيْن بين، وحين حين، ويوم يوم. وقد تكون هذه الظروف المركبة تركيبا مزجيا ظروف زمانية أو مكانية ، ومثال ما ركب من الزمان قولك: فلانٌ يأتينا صَباحَ مَسَاءَ ، والأصلُ صباحاً ومساءً ، ومثال ما ركب من المكان قولك: سُهلت الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ، وأصله بينهما وبين حرف حركتها(59) . وذكر سيبويه أن التركيب في الظروف المركبة طارئ؛ لأن الأصل فيها الإضافة أي معربة، وبنيت عندما عرض لها التركيب، واتفق معه في هذا ابن السراج (60). قال سيبويه: ((... أنه لَيُسَارُ عَلَيْهِ صَبَاحَ مَسَاءَ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ: صَبَاحاً وَمَسَاءً وليس يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: صَبَاحاً وَمَسَاءً صَبَاحاً وَاحِداً وَمَسَاءً وَاحِداً ولَكِنَّهُ يُرِيدُ صَبَاحَ أَيَّامِهِ وَمَسَاءَهَا)) (61) .

وبنيت الظروف المركبة لعلتين، أحدها تضمنه معنى الحرف، قال ابن يعيش: ((يُقال: ((أتيتُه صَباحَ مَساءَ ، ويَوْمَ يَوْمَ)) والكلام فيه كالكلام فيما قبلَه، وذلك أنّه بُني لتضمُّنه معنى الحرف، وهو الواوُ، كأنّك قلت: ((صباحاً ومساءً ويومًا ويومًا)) فلمّا حذفت الواو، بُنيا لذلك، وليس المرادُ صباحًا بعينه، أو يومًا بعينه)) . (62) أو لحاجة صدر الظرف لعجزه، وبهذه العلة يختلف الظرف المركب عن العدد المركب في البناء على فتح الجزأين، إلاَّ إذا كان ظرف، فيما غير ذلك فهو معرب بإضافة الجزأين، وقال الرضي: ((وقد استعمل جوازاً كخمسة عشر مبنية الجزأين: ظروف، كيومَ يومَ، وصباحَ مساءَ ، وحينَ حينَ... ويجوز أيضاً، إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز، وإنما لم يتعيَّن بناء الجزأين فيهما، كما تعيَّن في ((خمسة عشر))، لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر، دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير حرف العطف، وألاَّ تكون؛ فإذا قدَّرناه ان معنى لقيته يومَ يومَ، وصباحَ مساء ، وحين حين، أي: يوماً فيومًا، وصباحاً فمساءً ، وحيناً فحيناً، أي: كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين، والفاء تؤدِّي معنى هذا العموم)) (63) . وقال سيبويه: ((وأمّا يَوْمَ يَوْمَ، وصَباحَ مَساءَ ، وبَيْتَ بَيْتَ، وبَيْنَ بَيْنَ، فإنَّ العرب تَختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأوّل إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلاَّ في حال الظرف أو الحال... وزعم أبو يونس، وهو رأيهُ؛ انَّ أبا عمرو كان يجعل لفظَه كلفظ الواحد إذا كان سيء منه ظرفاً أو حالا، وقال الفرزدق:

ولا يَوْمُ يَوْمٍ ما أردنا جزاءَك والقُروضُ لها جَزاء(64)

فالأصل في هذا والقياسُ الإضافة. فإذا سمَّيت بشيءٍ من هذا رجلاً أضفتَ، كما أنَّك لو سمّيته ابن عَمّ لم يكن إلاَّ على القياس، وتقول: أنت تأتينا في كلّ صَباحِ مَساءِ ، ليس إلاَّ، وجُعل لفظهنَّ في ذلك الموضع كلفظ خَمْسةَ عَشَر، ولم يُبْنَ ذلك

البناءَ في غير هذا الموضع، وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلاّ قول الخليل))(65) . ومن هذا النص تبين لنا، أن الحكم العارض في هذه الظروف هو حكم البناء، وأن البناء لا يحصل في هذه الأسماء إلا اذا كانت مركبة، ولم يسبقها حرف جر، لأن هذه الأسماء في حال كانت مفردة أو مسبوقة بالجار تكون معربة بالإضافة. والشاهد على بناء هذه الأسماء، قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وبعـــ ضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا(66)

فركب الظرفان معا، وبنيا على فتح الجزأين.

رابعًا: الحكم العارض في النعت المقطوع

يتبع النعت المنعوت في الإعراب، والتذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير(67) .وهو عند الكوفيين النعت وعند البصريين الصفة والوصف وربما قالوا بالنعت (68) . والنعت تابع أخذ حكمه من المتبوع، وهو المنعوت ؛ وذلك لوجود ترابط بينهما . وقد اشار الى ذلك الدكتور محمد حماسة ،حيث قال: ((التوابع بأنواعها لا تترابط بالجملة التي توجد فيها إلا من خلال المتبوع، أيا كانت وظيفة هذا المتبوع أو علاقته في جملته، ولذلك يتوجه ترابط التوابع إلى هذا المتبوع نفسه.

ومن هنا نجد نظام اللغة يوثق علاقة التابع بالمتبوع من خلال وسائل مختلفة أهمها وأظهرها العلامة الإعرابية؛ إذ لابد من تطابق التابع مع المتبوع في الإعراب ولعله من أجل متابعته لمتبوعه في الإعراب أطلق عليه في الدرس النحوي مصطلح " التابع" وهو لا يتبع ما قبله إلا لأنه على علاقة وثيقة به حيث ينظر إلى التابع والمتبوع معا بوصفهما " اسماً واحداً في الحكم " وليس ذلك إلا لأن الحكم المنسوب في قصد المتكلم منسوب إليه مع مراعاة تابعه معه، فإنَّ المجيء في : (جاءني زيدٌ الظريفُ) ليس في قصده منسوبا إلى (زيد) مطلقا، بل (زيد)لا المقَّيد بقيد الظرافة ... بهذا صار التابع والمتبوع معا مثل" اسم واحد"))(69) .

والنعت بعد ذلك، ((تابعٌ مكمِّل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلَّق به، فخرج بالمكمِّل: البدل والنسق. وبما بعده: المشار بأول قِسْمَيْه إلى الجاري عليه، وبالثاني إلى المسند إلى سببه: التوكيدُ والبيانُ. (ويرد مدْحاً) نحو: (الحمدُ لله رب العالمين). و(ذمّاً) نحو: (أعوذُ بالله من الشيطان). و(ترحّمْاً) نحو: ((لطفَ اللهُ بعباده الضعفاء)). (وتوضيحاً) أي إزالة للاشتراك العارض في نحو: مررت بزيد الكاتب. (وتخصيصاً) في الفكرة نحو: ﴿دَرَجَٰتٌ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء:92]، و(توكيداً) نحو: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [النحل: 51] ، ((وغير ذلك)) كالتعميم نحو: ((إن الله يَحْشُر النّاس الأوَّلين والآخرين)) ومقابلة نحو: ((الصلاة الوسطى)) والتفْصيل نحو: ((مررت برجلين عَربي وَعجميّ))))(70) . والحكم الأصلي في النعت هو الإتباع ـ أي اتباع النعت المنعوت في الحكم الاعرابي ـ وقد يقطع النعت لداعي بلاغي او اغراض أخرى (71) . ((والقطعُ معناهُ انَّك لا تَجْعَلُه تابعاً له في الإعراب، إنَّما تجعله مرفوعاً على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوف، أو منصوباً على أنَّه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، مثال ذلك: (مُحمَّدٌ الفاضلُ المجتهدَ الكريمَ)، نقول: (الفاضل) نعتٌ، و(المجتهد) التقَّديرُ فيها: (أَعْنِي المجتهدَ)، و(الكريمَ) التَّقديرُ فيها: (أعني الكريمَ)))(72) .

وقد بين الرضي شروط جواز القطع فقال : ((اعلم جواز القطع مشروط ؛ بألاَّ يكون النعت للتأكيد، نحو: امس الدابر، و((نفخة واحدة))، لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به، لأنه الموصوف في مثل ذلك نصّ في معنى الصفة دالٌ عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في: جاءني القوم أجمعون أكتعون...؛ والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه أن لم يعلم، فالمنعوت محتاج لذلك النعت ليبيِّنه ويميزِه، ولا قطعَ مع الحاجة؛ وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب؛ لكل ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر، فَلَك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجَّل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل؛ ومع الشرطين، جاز القطع وإن كان نعتاً أوَّل، كقوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [المسد:4]، وقولك: الحمد لله الحميدُ))(73). وأشار ابن أبي الربيع الأشبيلي في شرح قول الزجاجي ((وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول)) أن الزجاجي شرط قطع النعت تكراره (74). فقال: ((ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق ولكن الاسم إذا كان معروفاً عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذٍ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سيبويه: ((سمعت العرب تقول: (الحمد لله ربَّ العالمين) فسألت يونس عنها، فزعم أنها عربية)) وأما إذا كان المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا تبعته، فلا بدّ حينئذٍ أن يكون تابعاً للمنعوت، ثم يكون التكرار شرطاً في جواز القطع، كما قال أبو القاسم)) (75) . وقال ابن عصفور في مقربه: ((إنْ تكررَتْ، فإن كانت صفات مدْح أو ذم، أو ترحُّم، وكان المنعوت معلوماً عند المخاطب، أو منزلاً منزلته، جاز فيها ثلاثةُ أوْجه: اتباعها الموصوف، وقَطْعها عنه، وإتباع بعضها، وقطعُ بعض إلا أنك تبدأ بالإتْباع قبل القَطْع ولا يجوز عكسهُ))(76) .

وإلى مثل هذا ذهب ابن هشام حيث قال: ((وإذا تكَرَّرَت النعوتُ لواحد؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جازَ إتباعُها، وقَطْعُها، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتْبِعَ، وذلك كقول خِرْنِقَ:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمي الّذينَ هُمُ سُمَّ العُدَاةِ وَآحَةُ الجُزُرِ

النَّازِلُونَ بكُل مُعْتَرَكٍ وَالَّطَّيبُونَ مَعَاقِدَ الأزُرِ (77)

ويجوز فيه رَفْعُ ((النازلين)) و((الطيبين)) على الإتباع لـ ((قومي))، أو على القطع بإضمار ((وهُمْ))، ونصبُهما بإضمار((أمدح)) أو ((أذكر))، ورَفْعُ الأول ونصب الثاني على ما ذكر، وعكسه على القطع فيهما، وإن لم يُعْرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتباعُها كلها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: ((مَرَرْتُ بزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكاتِبِ))إذا كان هذا المَوْصُوفُ يُشَاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجرَ كاتب، والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب، وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك بعض الأوْجُهُ الثلاثة، وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباعُ، وجاز الباقي القَطْعُ، كقوله:

وَيأْوِي إلىَ نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعثاً مَرَاضِيعَ مَثْلَ السَّعَالي (78)

وحقيقة القطع: أن يُجْعَل النعتُ خبراً لمبتدأ، أو مفعولا لفعل، فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مَدْح أو ذم أو ترحُّمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل...))(79) .

وبين ابن الناظم؛ أنه إذا نعت معمولاً عاملين بما لهما في المعنى، فإن كان متحدين في العمل والمعنى كان النعت تابعاً، نحو: قعدتُ إلى زيدٍ وجلستُ إلى عمرٍو الكريمين، وأن اختلفا وجب فيهما القطع، نحو: مررتُ بزيدٍ وجاوزتُ عمراً العالمان والعالمين (80) . وقال عبد الله الفوزان: ((أن من شروط القطع أن يكون المنعوت معلوماً ومتعيناً بدون النعت، إما حقيقة أو ادعاء بأن ينزل المنعوت غير المعلوم منزلة المعلوم لأمر ما، فالمعلوم حقيقة كما تقدم، والمعلوم ادعاء نص عليه سيبويه في كتابه فقال: (وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرامُ ــ أي بالرفع والنصب ــ إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال: مررت برجلٍ زيدٌ، فَتنزله منزلة من قال لك: من هو؟ وإن لم يتكلم به فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم)، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [المسد:4]، فقد قرأ عاصم بنصب (حمالة) على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أذم، وقرأ بقية السبعة بالرفع على الاتباع؛ لأن نعت المرفوع مرفوع))(81) .

ومن كل ما سبق تبين لي أن الحكم العارض في النعت هو حكم القطع؛ لأن الأصل في النعت أن يكون تابعاً لمتبوعه في الاعراب، ويعرض له القطع في تراكيب محددة، ويزول حكم القطع بزوال علة القطع.

الهوامش:

(1) المفصل في علم العربية، الزمخشري: 156،157.

(2) شرح المفصل ، ابن يعيش: 104/3.

(3) شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي: 169/3.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 82/2.

(5) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 68/1.

(6) شرح شذور الذهب، ابن هشام: 91.

(7) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام: 160/1 .

(8) شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي: 167/3.

(9) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 81/2.

(10) بعض بني عقيل، خزانة الأدب: 6/ 506.

(11) المرار الفقعسي، خزانة الأدب:932/11.

(12) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: 191/3ــ 194.

(13) المصدر نفسه:193/3، وينظر: اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: 154/3ــ 162 .

(14) المفصل في علم العربية ، الزمخشري:128،127.

(15) شرح المفصل، ابن يعيش: 2/ 288.

(16) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: 111.

(17) المصدر نفسه: 2/ 81.

(18) عبد الله بن يعرب بن معاوية، خزانة الأدب: 1/ 429.

(19) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي: 67/1.

(20) شرح المفصل ، ابن يعيش: 104/3.

(21) ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير: 378/1.

(22) شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي: 167/3.

(23) ينظر : المقتضب، المبرد: 174/3.

(24) شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي: 168/3.

(25) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: 3/ 192.

(26) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 2/ 282.

(27) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، الطاهر بن أحمد بن بشاذ: 2/ 294.

(28) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 67/1.

(29) شرح المفصل ، ابن يعيش: 104/3.

(30) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري:83/2.

(31) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 68/1.

(32) معن بن أوس، ديوانه: 93.

(33) شرح المفصل، ابن يعيش: 107/3.

(34) شرح شذور الذهب، ابن هشام: 62 .

(35) ينظر: المصدر نفسه: 62.

(36) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي:191/3.

(37) علل النحو، ابن الوراق :444.

(38) المصدر نفسه: 444 .

(39) خزانة الأدب، البيت للنابغة الذبياني: 6/ 551.

(40) شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي: 3/ 180، 181.

(41) الخلاصة في النحو، البيت 41: 79.

(42) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: 809.

(43) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: 3/ 133.

(44) علل النحو، ابن الوراق: 444.

(45) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري:1/ 705، وينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، الفوزان: 2/ 56 .

(46) علل النحو، ابن الوراق: 444.

(47) شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي: 3/ 180.

(48) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 2/ 564، وينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك: 255/3، وينظر: أوضح المسالك، ابن هشام:3/ 136.

(49) ينظر: شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل الهمداني :59/3، وينظر: أوضح المسالك، ابن هشام : 3/ 136.

(50) شرح ابن الناظم ، بدر الدين محمد بن الناظم :279.

(51) ينظر: شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل الهمداني: 3/ 57.

(52) المعجم المفصل في شواهد العربية، د. أميل يعقوب، البيت لسواد بن قارب: 1/ 406.

(53) شرح الأشموني، الاشموني: 3/ 421، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي: 805، 806.

(54) شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي : 3/ 182.

(55) ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش: 2/ 287، وينظر: شرح الرضي ، الإستراباذي: 3/ 182.

(56) خزانة الأدب ، لأبي قيس بن الأسلت :3/ 408.

(57) شرح المفصل، ابن يعيش: 2/ 287، وينظر: شرح الرضي، الإستراباذي: 3/ 183.

(58) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 500، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج : 2/ 140.

(59) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: 49.

(60) ينظر: الكتاب ، سيبويه: 2/ 227، وينظر: الأصول في النحو ، ابن السراج: 2/ 140.

(61) الكتاب ، سيبويه: 2/ 227.

(62) شرح المفصل ، ابن يعيش: 2/ 152.

(63) شرح الرضي، الإستراباذي: 3/ 142.

(64) خزانة الأدب، للبغدادي:4/ 46.

(65) الكتاب، سيبويه: 2/ 302، 303، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: 3/ 140.

(66) ديوانه : 117 .

(67) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، بن بابشاذ : 415، وينظر: شرح ابن الناظم ، بدر الدين محمد ابن الناظم :351.

(68) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي : 5/ 171.

(69) التوابع في الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف : 7،8 ، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني : 2/ 900، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش : 2/ 218.

(70) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي : 5/ 171، وينظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ :413، وينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك : 537، وينظر: شرح ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الناظم :350.

(71) ينظر: تعجيل الندى في شرح قطر الندى، عبد الله بن صالح الفوزان :288.

(72) شرح ابن عثيمين:248/3، وينظر: تعجيل الندى في شرح قطر الندى: 248، وينظر: التوابع في الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف :58، وينظر: النعت والمنعوت في سورة آل عمران (دراسة تحليلية نحوية)، رسالة قدمت لنيل درجة سرجانا، قسم تدريس اللغة العربية ، كلية التربية وشؤون التدريس ، جامعة علاء الدين الإسلامية الحكومية، مكاسر :27.

(73) شرح الرضي، الإستراباذي :2/ 322.

(74) ينظر: نتائج الفكر في النحو العربي، السهيلي: 185، وينظر: شرح الرضي ، الإسيترباذي:322/2.

(75) نتائج الفكر في النحو العربي ، السهيلي : 185،186.

(76) المقرب ، ابن عصفور :224/1.

(77) الخرنق بنت بدر بن هيفان ، خزانة الأدب: 44/5.

(78) بن أبي عائد الهذلي، المعجم المفصل في شواهد العربية: 6/ 406.

(79) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام : 314/3ـ 318.

(80) ينظر: شرح ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الناظم :354.

(81) تعجيل الندى في شرح قطر الندى، عبد الله بن صالح الفوزان :289.

المصادر والمراجع:

- الأبرص، عبيد بن الأبرص ، ديوانه، ط1 ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي ــ بيروت، 1414هـ ـ1994م.
- ابن الخشاب، أبي محمد بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1392هـ ـ 1972م.
- ابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن اللإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ) ، ط1، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1420هـ ـ 2000م .
- ابن الوراق، أبي الحسن محمد بن عبد الله (ت 325هـ)، علل النحو، ط1، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد ــ الرياض 1420هـ ــ 1999م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ) ، المقرب، ط1، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، 1392هـ ـ 1972م .
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، ط1، إعداد محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ، 1421هـ ــ 2000م.

- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت686هـ)، ط2، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية ـ بنغازي، 1996م .
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين (ت900هـ) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، 1375هـ ـــ 1955م .
- الأعشى ، ميمون بن قيس بن جندل، ط1، دوانه، تحقيق د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، مطابع قطر الوطنية، الدوحة ـ قطر، 2010م .
- الأعلم الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن عيسى(ت476هـ) ، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب ،المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1420هـ ـــ 1999م .
- الأندلسي، أبي عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، الخلاصة في النحو، ط1، تحقيق د. عبد المحسن بن محمد القاسم، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 1439هـ .
- الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت 672هـ)، شرح التسهيل، ط1، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون ، دار هجر للطباعة والنشر، 1410هـ ـــ 1990م .
- الأنصاري، جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله ابن هشام (ت761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ـ صيدا.
- الانصاري، جمال الدين بن يوسف ابن هشام (ت 761هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، 1411هـ ـ 1991م .
- الأنصاري، جمال الدين بن يوسف ابن هشام(ت761هـ)، ط1، شرح شذور الذهب، صححه محمد أبو الفضل عاشور، دار أحياء التراث العربي، بيروت ـــ لبنان، 1422هـ ـــ 2001م .
- بابشاذ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ) ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم ، المكتبة العصرية، الكويت.
- البغدادي، أبي بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي (ت 316هـ)، الأصول في النحو، ط3، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ ـــ 1996م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، ط4، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، 1418هـ ـ 1997م .
- بن مالك، جمال الدين محمد (ت 672هـ) ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، دار أحياء الإسلامي، مطبعة العاني ـ بغداد ، 1397هـ ـ 1977م.
- الجرجاني ، عبد القاهر (ت 471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، 1982م .
- الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر (ت538هـ)، ط1، المفصل في علم العربية، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار ـ عمان، 1425هـ ـ 2004م .

- السهلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ) ، نتائج الفكر في النحو العربي، ط1، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1412هـ ـ 1992م.
- سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ) ، الكتاب، ط3، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة، 1408هـ ـــ 1988م.
- السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت 368هـ)، ط1، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسين مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، 1429هـ ـــ 2008م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ) ،الأشباه والنظائر، وضع حواشيه فريد الشيخ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- السيوطي، جلال الدين(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، 1400هـ ـ 1980م .
- الطاهر، أحمد بن بشاذ (ت469هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة العصرية ـ الكويت.
العقيلي، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القريشي(ت 769هـ) ، شرح ابن عقيل، مؤسسة احياء الكتب الإسلامية، قم ـــ ايران.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، 1991م .
- العكبري، أبو البقاء عبد الله (ت616هـ)، ط1، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، 1416هـ ـ 1995م.
- الفوزان، عبد الله بن صالح ، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ط2، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1431هـ .
- الفوزان، عبد الله بن صالح ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار مسلم للنشر والتوزيع .
- المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، ط2، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة احياء التراث الإسلامي، مصر ـ القاهرة، 1415هـ ـ 1994م.
- المرادي، ابن أم قاسم (ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1 ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1422هـ ـــ 2001م .
- المزني، معن بن أوس (ت 64هـ)، ديوانه، صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي و حاتم صالح الضامن، مطبعة دار الجاحظ ـ بغداد، 1977 م.
- الموصلي، موفق الدين بن يعيش، ط1، شرح المفصل، قدمه الدكتور أيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1422هـ ـ 2001م.
- النعت والمنعوت في سورة آل عمران (دراسة تحليلية نحوية)، رسالة قدمت لنيل درجة سرجانا، قسم تدريس اللغة العربية ، كلية التربية وشؤون التدريس ، جامعة علاء الدين الإسلامية الحكومية، مكاسر.
- يعقوب، د. أميل بديع ، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، 1417هـ ـــ 1996م .